



مذكرة تفاهم تهدف للتنسيق المشترك حول القضايا الإقليمية والدولية وتبادل الخبرات والتجارب

تعزير التعاون المالي بين الكويت والسعودية



صدر مرسوم رقم 188 لسنة 2025 بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية للتعاون المالي. وجاء في المرسوم:

مادة أولى

الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية للتعاون المالي، والموقعة في مدينة الكويت بتاريخ 2025/6/1، والمرقعة نصوصها بهذا المرسوم.

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت مذكرة التفاهم على:

إن حكومة الكويت وتمثلها وزارة المالية وحكومة المملكة العربية السعودية وتمثلها وزارة المالية (المشار إليهما فيما بعد بالطرفين)، انطلاقاً من الاتفاقيات والأنظمة النافذة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واستناداً إلى مبادئ الثقة المتبادلة والمساواة والشراكة والتعاون، وإدراكاً مناهما لأهمية تبادل الخبرات والمعلومات في المجال المالي من أجل استفادة كل طرف من خبرات الطرف الآخر، ورغبة منهما في تعزيز وتقوية العلاقات بينهما في هذا المجال، ووفقاً للأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها في البلدين، ووفقاً للإمكانات المتاحة، قد اتفقت على ما يأتي:

المادة الأولى

تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز وتطوير العلاقات بين الطرفين وزيادة التعاون بينهما في المجال المالي، واكتشاف فرص جديدة لتقوية هذا التعاون، على أساس المنفعة المتبادلة بينهما، وذلك بما يخدم المصالح المشتركة لبلديهما.

المادة الثانية

يعمل الطرفان على ما يأتي:

- 1 - تعزيز التنسيق المشترك بينهما في شأن القضايا الإقليمية والدولية في المجال المالي من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية.
- 2 - تطوير السياسات المالية الكلية وتحليل بيانات المالية العامة.
- 3 - تطوير الأنظمة والتشريعات المالية وحوكمتها في القطاع العام.
- 4 - تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية.
- 5 - تبادل الآراء والتجارب في التعامل مع الانعكاسات المالية نتيجة الصدمات الخارجية.

هذه المذكرة وفقاً للإمكانات المتاحة لديه.

المادة السابعة

يلتزم الطرفان بالآتي باستخدام المعلومات المخصصة لها وفقاً لما اتفقا عليه، وبأنه لا تنقل إلى طرف ثالث ولا تستخدم لأغراض إدارية أو قضائية أو تحريرية دون موافقة مكتوبة من الطرف الذي قدمها.

المادة الثامنة

يسوى أي خلاف، ناشئ من تفسير هذه المذكرة أو تطبيقها أو تنفيذها، عبر الاتصالات المباشرة بين الطرفين، وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق فتكون تسوية الخلاف عبر القنوات الدبلوماسية، ولا يجوز تقديمه إلى أي محكمة أو هيئة أو أي جهة أخرى لتسويته.

المادة التاسعة

1 - تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ آخر إشعار متبادل بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية، يؤكد استكمال الإجراءات النظامية الداخلية اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

2 - مدة هذه المذكرة خمس سنوات، وتتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة، ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة - عبر القنوات الدبلوماسية - برغبته في إنهائها أو عدم تجديدها، وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من التاريخ المحدد للإنتهاء.

3 - يجوز تعديل هذه المذكرة باتفاق الطرفين كتابة، ويدخل التعديل حيز النفاذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليه في الفقرة (1) من هذه المادة.

4 - في حالة إنتهاء أو إنهاء العمل بهذه المذكرة تستمر أحكامها نافذة المفعول بالنسبة إلى المشروعات والبرامج والأنشطة التي نشأت في ظلها، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

6 - تبادل موضوعات التغيير المناخي ذات الارتباط المباشر بالسياسات المالية. 7 - الاستفادة من التجارب والخبرات في مجال الدين العام.

8 - أي مجال آخر يتفق عليه الطرفان.

المادة الثالثة

يكون تنفيذ التعاون بين الطرفين من خلال الوسائل الآتية:

- 1 - تبادل الخبرات في شأن السياسات الوطنية على الصعيد المالي لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية.
- 2 - بناء القدرات وتبادل الزيارات بين الخبراء والمختصين.
- 3 - تبادل المعلومات والبيانات المتاحة ذات الصلة بالقطاع المالي.
- 4 - تنظيم الندوات والمؤتمرات وجلسات العمل.
- 5 - أي وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان.

المادة الرابعة

يعين كل طرف - كتابياً - ضابط اتصال يتولى مهام التواصل والتنسيق في شأن تنفيذ ما ورد في هذه المذكرة ويتم تبادل بيانات ضابط الاتصال بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية، وفي حال تغيير ضابط الاتصال يتم إبلاغ الطرف الآخر بذلك.

المادة الخامسة

على كل طرف اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية الناتجة في إطار هذه المذكرة، وذلك في ضوء الأنظمة والقوانين السارية لديه، والاتفاقيات الدولية التي يكون طرفاً فيها.

المادة السادسة

يتحمل كل طرف تكاليف تنفيذ ما يخصه من مجالات التعاون الواردة في

إعداد: بداح العززي b_alenzi@hotmail.com

المجلس البلدي

«الأحمدي» اعتمدت طلب وزارة التربية إعادة تنظيم مدارس قطعة 4



نصار العازمي مترشداً لاجتماع لجنة الأحمدي بحضور ناصر الجديان وفهد الخنين وفهد العبدالجادر

بداح العززي

أوصت لجنة محافظة الأحمدي خلال اجتماعها أمس برئاسة نصار العازمي بالموافقة على طلب وزارة التربية إعادة تنظيم المدارس الحكومية التابعة لها بمنطقة الأحمدي قطعة 4.

وأوضح الراي الفني ان التنظيم المعتمد وفق التالي:

● تقسيم موقع المدرسة 1 إلى 3 مواقع: مدرسة ابتدائي بنين بمساحة 16435.02م² ومدرسة محمد النشمي ثانوية بنين بمساحة 23988.46م² وسكن معلمات بمساحة 11134.82م².

● تقسيم موقع المدرسة رقم 2 إلى أربعة أجزاء: موقع مواقف سيارات بمساحة 29812.29م² توسعة مدرسة الأحمدي المتوسطة بنين البالغ مساحتها 14508م² لتكون بمساحة إجمالية 36056م² بعد إضافة الجزء الواقع داخل حدود موقع 2، مدرسة فاطمة بنت أسد الثانوية بنات بمساحة 20505.51م²، ارتدادات وممرات حول مدرسة فاطمة بنت أسد الثانوية بنات. ● موقع المدرسة رقم 3: تقليص مساحة

المدرسة لتكون بمساحة 24218.65م² مع تغيير المرحلة لتكون مدرسة متوسطة الصباحية.

وأضاف ان اللجنة وافقت على طلب وزارة الأشغال العامة تخصيص موقع محطة تنقية مياه الصرف الصحي لمدينة جنوب صباح الأحمد السكنية إضافة إلى حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أي دواعي تنظيمية. وقال العازمي إن اللجنة وافقت على طلب الهيئة العامة للطرق والنقل البري استحداث مدخل من طريق الملك فهد

بن عبدالعزير لخدمة منطقة جنوب الصباحية.

وأضاف ان اللجنة وافقت على طلب محطة تنقية مياه الصرف الصحي لمدينة جنوب صباح الأحمد السكنية إضافة إلى حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أي دواعي تنظيمية. وقال العازمي إن اللجنة وافقت على طلب الهيئة العامة للطرق والنقل البري استحداث مدخل من طريق الملك فهد

البلدية تفتتح شاطئ الشويخ الجديد الأربعاء



تفتتح البلدية، ممثلة في قطاع المشاريع، رسمياً شواطئ الشويخ الجديد، وذلك بالتعاون مع البنك الوطني. ومع التدشين الرسمي يكون شاطئ الشويخ الجديد أحد أبرز الأماكن السياحية والترفيهية والرياضية في البلاد، وذلك بموقعه المميز المطل على الخليج العربي. ويتكون مشروع شاطئ الشويخ من 4 مناطق رئيسية، توفر كل منها الاحتياجات المختلفة لمرتادي الشاطئ، مع الحرص على تخفيف الأضرار البيئية وتخفيض الانبعاثات الكربونية، الأمر الذي يعكس التزام البنك الوطني الراسخ بمفهوم الاستدامة البيئية وهي: المنطقة الأولى: تتضمن ملاعب رياضية ومناطق ترفيهية ومساحات خضراء واسعة، تسمح بممارسة الأنشطة الخارجية، بالإضافة إلى أعمال ترميم المسجد ودورات المياه والأشباك التجارية الموجودة ضمن المشروع، كما تضم المنطقة مواقع لأعمال مستقبلية لعدد من

المشاريع، رسمياً شواطئ الشويخ الجديد، وذلك بالتعاون مع البنك الوطني. ومع التدشين الرسمي يكون شاطئ الشويخ الجديد أحد أبرز الأماكن السياحية والترفيهية والرياضية في البلاد، وذلك بموقعه المميز المطل على الخليج العربي.

ويتكون مشروع شاطئ الشويخ من 4 مناطق رئيسية، توفر كل منها الاحتياجات المختلفة لمرتادي الشاطئ، مع الحرص على تخفيف الأضرار البيئية وتخفيض الانبعاثات الكربونية، الأمر الذي يعكس التزام البنك الوطني الراسخ بمفهوم الاستدامة البيئية وهي: المنطقة الأولى: تتضمن ملاعب رياضية ومناطق ترفيهية ومساحات خضراء واسعة، تسمح بممارسة الأنشطة الخارجية، بالإضافة إلى أعمال ترميم المسجد ودورات المياه والأشباك التجارية الموجودة ضمن المشروع، كما تضم المنطقة مواقع لأعمال مستقبلية لعدد من

رفع 8 سيارات مهمة وطراد في «الأحمدي»



جاناب من رفع السيارات المهمة

واصلت بلدية الأحمدي وبتوجيهات من مدير الفرع سعد الخرينج وبإشراف المرابف العام د. مبارك المجابوب جولانها الميدانية، حيث نفذ مركز نظافة الفصحيل بإشراف رئيس مركز الفصحيل محمد قنص الهاجري حملة لرفع السيارات المهمة حفاظاً على مستوى النظافة في نطاق مراكز الفطاس والمهولة والفصحيل، وأسفرت الحملة عن رفع 8 سيارات مهمة وطراد، بالإضافة إلى أخشاب وكتب وإطارات مهمة وتحرير 4 تعهدات ومخالفتين نظافة مع وضع 33 ملصقاً. وأكد الهاجري أهمية مواصلة الحملات الميدانية ورفع مستوى النظافة في جميع مناطق محافظة الأحمدي، بما يحقق بيئة صحية وآمنة ويعكس المظهر الحضاري للمحافظة، شارك في الحملة المفتشان أحمد العازمي وناصر العازمي.

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية، و الجمعية العامة غير العادية لشركة مجموعة السائير القابضة (ش.م.ك.م)

والتي ستعقد يوم الأحد الموافق 2025/10/12 يسر مجلس ادارة شركة مجموعة السائير القابضة (ش.م.ك.م) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية و الجمعية العامة غير العادية وذلك في تمام الساعة 12:00 ظهرا والساعة 12:30 ظهرا من يوم الأحد الموافق 12 أكتوبر 2025 وذلك بالشويخ - المنطقة الحرة - بجوار فندق موفيميك قسيمة C30 وذلك لمناقشة :

جدول أعمال الجمعية العامة العادية إعادة إصدار البيانات المالية عن السنوات المالية المنتهية من 30 سبتمبر 2015 حتى 30 سبتمبر 2024

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية توفيق اوضاع الشركة - توفيق أنشطة التراخيص والشركة طبقاً للتصنيف الدولي للأنشطة، المادة رقم 6 من عقد التأسيس، والمادة رقم 4 من النظام الاساسي للشركة وهي كالاتي :

م	اسم النشاط	الكود
1	إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها	642010
2	استثمار أموالها في الاتجار بالاسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى	642020
3	تملك العقارات والمنقولات اللازمة مباشرة عملها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون	642030
4	تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً ومكافئتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن عشرين بالمائة	642040
5	تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتاجيرها للشركات القابضة التابعة لها وتغيرها	642050
6	تملك الاسهم لحساب الشركة القابضة فقط	642051
7	مكتب إدارة أعمال الأنشطة القابضة	642070
8	أنشطة الشركات القابضة	642000

في حالة عدم اكتمال النصاب يؤجل الاجتماع ليوم الأحد الموافق 19 أكتوبر 2025. ملاحظة: على السادة المساهمين الراغبين بالحضور أو من نيوب عنهم مراجعة مقر الشركة الموضح أعلاه لاستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل و جدول الأعمال وذلك خلال ساعات العمل الرسمية.

رئيس مجلس الإدارة

مشركا الكرماء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الموسى الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

زمزم موسى محمد الموسى

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

انا والله راجعوه

«السكنية» تطرح مناقصة لتعيين مكتب تدقيق خارجي

عاطف رمضان

طرحت المؤسسة العامة للرعاية السكنية مناقصة لتعيين مكتب تدقيق حسابات خارجي لمراقبة حساباتها المالية.

وأكدت المؤسسة أن باب تقديم الاستفسارات حول المناقصة سيغلق في 9 أكتوبر، بينما سيكون آخر موعد لتقديم العروض هو 26 أكتوبر 2025.

وقال المؤسسة في بيان إن المناقصة مفتوحة أمام الشركات المتخصصة، مع اشتراط تقديم خبرات مثبتة تشمل عقدين على الأقل لأعمال مماثلة مع جهات حكومية أو خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة، ما يجعلها فرصة كبيرة للشركات الراغبة في توسيع حضورها في القطاع الحكومي.

ونأتي هذه الخطوة ضمن مساعي المؤسسة لتعزيز نظم الرقابة الداخلية وضمان إدارة مالية متينة وشفافة، بما يعكس التزامها بأعلى معايير الحوكمة المالية.